أبو الغيط: العراق على وشك الخروج من النفق المظلم

انطلاق القمة الاقتصادية العربية بحضور طالباني على رأس وفد رفيع المستوى

□ شرم الشيخ / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

تنطلق اليوم أعمال القمة الاقتصادية العربية بمشاركة وفد عراقي رفيع المستوى يترأسه رئيس الجمهورية جلال طالباني مع نائبين لرئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورجال أعمال واقتصاديين عراقيين.

وقال رئيس الوفد العراقي في الاجتماعات الوزارية نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة وكالة روز نوري شاويس لوكالة أكانيوز: إن أهم التوصيات التي توصلنا إليها ورفعت إلى القمة التي ستعقد بحضور رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، تمثلت في إقرار استمرار التحرك العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، بهدف تسهيل العمل الإنساني وتقديم المساندة الصحية.

وأضاف شاويس أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري رحب بالخطوات التي اتخذها مجلس وزراء النقل العرب للبدء الفعلي في تنفيذ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي يتولاها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال تكليف ائتلاف من بيوت الخبرة وهما دار العمران وإدارة السكك الحديدية الإيطالية للقيام بالمشروع.

وبين شاويس انه رحب أيضاً بإستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية التي تعطي الأولوية لتمويل المشاريع ذات الطابع الإقليمي مشيدا بالجهود التي بذلتها وتبذلها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة في متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية السابقة.

وتضمنت التوصيات المقرة من الاجتماع الوزاري الذي عقد تمهيداً للقمة وبحسب مصادر صحفية مطلعة الإشارة إلى عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها مشاريع الربط الكهربائي العربي ومتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في أن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة مابين ٢٠١١.٢٠١٦، بقيمة تمويل لهذه المرحلة تقدر بـ ٢٧ مليار دولار، والمرحلة الثانية ٦٥,٤ مليار دولار، والمرحلة الثالثة ٦٥,٤ مليار دولار، بنهاية البرنامج عام ٢٠٣٠.

وأضافت المصادر أن التوصيات تضمنت المطالبة ببذل مزيد من الجهود لاستكمال توحيد جداول التصنيفات للتعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية عام ٢٠١٢، تمهيدا للدخول في التفاوض على فئات التعرفة الجمركية والانتهاء منها ضمن الوقت المحدد للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي ٢٠١٥.

وتابعت المصادر: مع التشديد على دعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي من خلال منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال وإعطاء أفضلية للعامل العربي المؤهل بعد العامل الوطني.

وبشأن البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول الأعضاء في جهودها على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية من خلال تحديث أو تطوير سياساتها الاجتماعية وإستراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر، كما أشير إلى الخطوات التنفيذية التي تم إنجازها خلال عامي إطلاق خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (٢٠٠٩.٢٠١٠) وإنشاء المرصد العربي للتربية وتوفير مستلزماته كافة، والحملة الإعلامية بشأن التعريف بخطة تطوير التعليم.

وبشأن متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دورتها العادية خلال الفترة ٢٠٠١ . ٢٠١٠ ذكرت المصادر أن المجلس أحيط علما بتقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دورتها العادية خلال الفترة ٢٠٠١.٢٠١٠. ودعا الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى العمل على تذليل كافة العقبات التي تواجه تنفيذ بعض تلك القرارات.

وفي السياق ذاته بحث شاويس مع وزير التجارة والصناعة المصري سبل زيادة التبادل التجاري بين البلدين فضلا عن ترتيبات زيارة الأخير المرتقبة إلى العراق وإقليم كردستان لفتح ملحق تجاري في القنصلية المصرية بأربيل منتصف شباط المقبل.وقال شاويس لوكالة أكانيوز: إن اللقاء تناول آليات ودعم وتشجيع التعاون الاقتصادي العربي مع العراق في المرحلة المقبلة بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري ولاستثمار بين البلدين ولاسيما في إقليم كردستان.

وبين شاويس: طلبنا من الجانب المصري الاستفادة من خبراتهم في تدريب الكوادر البشرية العراقية في قطاعات التجارة الخارجية والمنظمات الدولية كما طالبنا بزيادة شركات المقاولات المصرية في تنفيذ مشاريع إعادة أعمار العراق.

إلى ذلك أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن حجم المساهمات الرسمية من الدول العربية في صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصل إلى مليار و٣٠٠ مليون دولار أميركي، مما يتيح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق الأقل نموا في العالم العربي، والعمل على خفض معدلات البطالة.وقال عمرو موسى في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، بحضور وسائل الإعلام: إن موضوع الربط البري أو البحري يعد من أهم المشروعات التي نسعى لتنفيذها بجدية، داعيا المجلس إلى متابعة المشروعات بالتوجيه، لدفع عجلة التنمية في المنطقة".

وأضاف موسى أن: القمة الإقتصادية الأولى في الكويت أصدرت عدداً من المشروعات المهمة، وعملت على إيجاد تنسيق عربي في التعامل مع الأزمة العالمية، وأطلقت مشروعات مهمة من أجل تعزيز التنمية في المنطقة والحد من الفقر والبطالة، وتحسين الرعاية الصحية، والربط بين الدول العربية عبر السكك الحديدية والطرق البرية.

وتابع موسى: أن تنفيذ قرارات قمة الكويت تم بدرجات متفاوتة، مشيرا بهذا الصدد إلى مبادرة دولة الكويت بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة" مضيفا أن "تنفيذ مشروع الربط الكهربائي العربي يستمر وفقا لوثيقة المشروع بدرجة لا بأس بها، وأن كان هناك بعض المعوقات خاصة في الجانب المالي.

وبين أن ما يجري تنفيذ مشروعات سكك حديدية في إطار الخطط الوطنية والإقليمية، وان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي طرح كراسة الشروط الخاصة بالربط بالسكك الحديدية بين الدول العربية، وتم منح الدراسة لأحد بيوت الخبرة وتوقيع العقد مؤخراً، وقد تم الانتهاء من مشروع القانون الجمركي العربي الموحد، وان استكمال جداول التعريفة الجمركية مستمر لغاية ٢٠١٢ تمهيدا للتفاوض على البنود الخاصة بالتعريفة الجمركية، ليتم إطلاق الاتحاد الجمركي العربي عام٢٠١٥، أما في مجال التنمية الاجتماعية فبرغم التقدم الذي حققته كثير من الدول العربية، لا تزال هناك تحديات مهمة منها تذبذب النمو الاقتصادي وتقلبه، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في عدد متزايد من الدول العربية، مع صعوبة تحقيق أهداف الألفية، خاصة للدول الأقل نمواً".

إلى ذلك أعلنت الخارجية المصرية: أن القمة الاقتصادية الاجتماعية والتنموية العربية ستبين جدواها ايجابيا في مسيرة العمل العربي المشترك حيث إعادة تفعيل إمكانات الاقتصاديات العربية وربطها ببعضها البعض، واستكمال البنية التحتية في جميع المجالات، و إزالة كافة المعوقات أمام النقل البري والبحري والسككي لتكون من أبرز أولويات هذه القمة، مع الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق الطرح الذي قدم في القمة الاقتصادية الأولى عام ٢٠٠٩.

وقال وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط: أن مصر تدعم العراق الذي يشارك في القمة الاقتصادية بوفد رفيع المستوى، وتأييد مصري لتضييف القمة العربية ببغداد حيث ستشارك مصر فيها على أعلى مستوى.

واضاف ابو الغيط: أن العراق خرج او على وشك الخروج من النفق المظلم الذي عاشه في السنوات السبع الماضية وانه مقبل على تطور ونمو اقتصادي.

وتابع ابو الغيط: أن إقليم كردستان العراق يتحرك بسرعة فائقة نحو التطور والإعمار والبناء والنمو في كافة المستويات سواء التحتية والخدمية أو السياسية والفنية وغيرها والإقليم نموذج جميل للعراق في تحوله الديمقراطي الجديد.

من جانبها اعلنت وزارة التجارة أن العراق أسهم بخمسة ملايين دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جامعة الدول العربية، لرفع قدرته على تشغيل الشباب وإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة في جميع البلدان العربية.

وقال المدير العام لدائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة هشام محمد حاتم لوكالة أكانيوز على هامش مشاركته في الاجتماع المشترك بين المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي: إن العراق من أوائل الدول العربية التي أسهمت في دعم هذا الصندوق الدائم لكونه مبادرة مهمة انطلقت في القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية الأولى في الكويت عام ٢٠١٠ لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على البطالة والفقر في الدول العربية.

القمة السابقة في الكويت.. (من الارشيف)

أصحاب المعامل الأهلية يتهمون "الجوار" بإضعاف الاقتصاد المحلي

□ بغداد/ هشام الركابي

اتهم أصحاب معامل أهلية عراقية بعض دول الجوار بأنها تسعى إلى إضعاف الاقتصاد المحلي من خلال تصدير منتجات لمعامل ممولة من قبل حكومات تلك الدول وبأسعار رخيصة جدا مقارنة بتكلفتها الحقيقية، الأمر الذي يمنع أية محاولة لتشغيل المعامل العراقية وتصريف بضاعتها، كون أسعارها ستكون مرتفعة، مقارنة بنظيرتها المستوردة، وبالتالي يبقى الاقتصاد المحلي معتمدا على المنتجات المستوردة.

وقال صاحب معمل الألبسة ناظم مهدي إن الإنتاج المستورد أوقف بشكل كلي عددا من المعامل العراقية، والموجود الآن يعد على أصابع اليد الواحدة.وأضاف مهدي: معامل الألبسة المنتشرة في وسط بغداد أصبحت الآن مخازن للبضائع، والعمال المهرة، إما غادروا البلاد نحو دول الجوار للعمل هناك، او انهم يديرون المخازن تلك، وهذه مؤامرة ألحقت الضرر بالصناعة المحلية.وتابع مهدي: حسب علمنا نحن أصحاب المعامل، فأن حكومات بعض الدول المجاورة تدعم المعامل هناك لهذا الغرض، وتقوم هذه المعامل بتصدير إنتاجها إلى العراق وبمبالغ زهيدة جدا، لا تسد جزءاً من تكلفتها، وهذا لا يشمل معامل الألبسة فقط، بل يندرج أيضاً الى معامل المواد الغذائية وغيرها. وأشار في هذا الصدد إلى بعض المنتجات الغذائية التي تباع في الأسواق مقابل ٢٥٠ دينارا، أو قطعتين بهذا المبلغ الزهيد، بالرغم من انه يتم إنفاق مبالغ على تعبئتها ونقلها فضلا عن المادة الغذائية المستخدمة فيها، وكل هذا بـ٢٥٠ دينارا، بالرغم من انه يكلف ما لا يقل عن ٧٥٠ او ١٠٠٠ دينار، فهذه هي المؤامرة لتخريب الصناعات العراقية. فيما قال زميله في العمل طارق سلمان إلى أن عدم الاستيراد من دول الجوار واقتصاره على السلع والمواد الضرورية هو الحل لإعادة الحياة إلى المعامل العراقية. وقال سلمان: لا ندعو إلى وقف الاستيراد بصورة كاملة، فهذا سيسبب خللا في السوق المحلية، وينشط حالات التهريب، لكني أؤكد على أهمية انتقائية المواد المستوردة، ومدى حاجة السوق العراقية لها من حيث عدم إمكانية انتاجها في المعامل المحلية، او ان جودة العراقي لا تتناسب وجودة المستورد.

واضاف: سلمان: عانينا كثيرا من الاستيراد العشوائي، وهنا لا بد من وضع الضوابط له، ودعم المصانع العراقية الحكومية منها او الأهلية، لان الاقتصاد العراقي المستقبلي يعتمد في الدرجة الأساس على القطاع الخاص والمصنع العراقي، وهذا ما يجب ان تلتفت إليه الحكومة الحالية، وعند ذلك يمكننا القول إن الاقتصاد والصناعة العراقية يبشر مستقبلها بخير.

يشار إلى أن العديد من المنتجات العراقية تعد الأفضل من بين المنتجات في المنطقة، ومنها الجلود والسكائر والأدوية وغيرها، وجميع هذه المواد كانت مصانعها مملوكة للدولة او شريكة فيها، لكنها توقفت اليوم، او قل انتاجها بشكل مخيف، وقد وصلت قبل سنوات الى مرحلة الاكتفاء الذاتي للاستهلاك المحلي، كما تطور العديد منها، مثل الصناعات الزجاجية والبتروكيمياوية والالبسة. وفي هذا الصدد يقول ناصر كمال وهو صاحب مصنع بلاستك في منطقة بوب الشام: الإنتاج العراقي ولو كانت له صبغة التجميع، إلا انه يعتمد على مواد أولية أصلية ومن مناشئ عالمية معروفة، لذا تجد ان العمر التشغيلي لاستخدامه طويلا جدا، حتى أن العديد من الأجهزة الكهربائية او الأنسجة لا تزال في بيوت العراقيين لغاية اليوم، بالرغم من أنها أنتجت منذ عقدين او أكثر من الزمن، وهذه الصناعة اختفت من الساحة المحلية، لان منتجات معامل دول الجوار والصين غزت الأسواق العراقية ببضائع رديئة للغاية، وهذا شمل عددا من المنتجات، ومنها البلاستك الذي يباع في الأسواق بمبالغ زهيدة. وتابع كمال: رخص الأسعار أدت إلى إغلاق معاملنا، وتوجهنا نحو مهن أخرى، وبات الاقتصاد العراقي يفقد في كل يوم مصنعا جديدا، ونخاف ان يأتي يوما لا نجد فيه منتجا كتب عليه صنع في العراق نتيجة الاستيراد.

لعشر سنوات مقبلة

"السلم والتضامن" يناقش المسارات الممكنة للاقتصاد الوطني

□ بغداد/المدى الاقتصادي

ناقشت ندوة عقدت في بغداد مؤخراً المسارات الممكنة للاقتصاد الوطني خلال العشر سنوات المقبلة.

وضيف المجلس العراقي للسلم والتضامن نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور احمد ابريهي الذي ألقى محاضرة عن التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ومساراته الممكنة خلال العشر سنوات المقبلة.

وقال ابريهي خلال المحاضرة :إن متوسط دخل الفرد ادخل تشوهاً في الناتج المحلي الإجمالي وهو التشوه الذي ادخله المصدر النفطي على الاقتصاد الوطني.

وأضاف ابريه: لدينا ٥٨ مليار دولار كاحتياطي تقديري والاقتصاد الوطني يتجه بسرعة نحو ريعية صرفة عبارة عن نفط وخدمات ولا يوجد فيهما شيء فالخدمات لا يمكن استيرادها من الخارج، لكن البناء والتشييد لابد منها وبالتالي فحتى القطاع الريعي يسمح بنمو ونجاح وتطوير قطاع التشييد والبناء، وعندما انسحبت الدولة من بناء قاعدة إنتاجية لابد من تطوير القطاع الخاص، وحيث القطاع الخاص يطلب عائدات وضمانات أي مخاطر قليلة وهذا يحيلنا إلى القدرة التنافسية الدولية، وبالتالي تخفيض التكاليف لإنتاج سلع توازي كلفة المنتجات المستوردة، فالعراق يواجه دخول عمالة آسيوية منخفضة الأجرة، وبالتالي فأن العراق لا يعاني من تكاليف الإنتاج بل تكاليف العمل.

وبين ابريهي: عندما نتصور أن عشرة ملايين برميل صادر نفطي قد تحقق واقعاً يكون الناتج النفطي ٣٦٠ مليارا فمتوسط الناتج النفطي لفرد ٨,٢ ألف دولار كعائد نفطي والعراق بذلك دون عتبة البلدان عالية الدخل، ومن هنا فليس بالنفط وحده يحيى الإنسان ومن هنا تأتي الدعوة إلى تفعيل القطاعات الإنتاجية، ومن ذلك يجب تطوير قدرة الاقتصاد على البناء والانجاز والإنتاج وعندما نتمكن من بناء اقتصاد خارج مرود النفط ونفلح بالاستفادة القسوى قطاع النفط.

وأكد ابريهي على: إيجاد كفاءة عالية في الاستثمار ولابد من تخصيص ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي للاستثمار، وان نسبة السكان النشيطين ٢٦٪ من مجموع السكان هي منخفضة نوعاً ما ولكن بعد الحلول ٣٤٪ وهذا يتحقق بوجود العمل والإنتاج وكذلك يجب أن ترفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاجية فوق متوسط الأجر ومتوسط الإنتاجية، قطاع البناء والتشييد لا يتقاطع مع البناء التحتي للاقتصاد وتحتاج بناء وتشييد كفء ولان يستطيع بناء شركات القطاع الخاص.

من جانبه تحدث الدكتور مهدي الحافظ مؤكداً على التنمية المستدامة وقال: إن مفهوم التنمية المستدامة يقترب إلى حاجات و هموم الناس وخيارتهم، كموضوع الدخل والتعليم والصحة والبيئة إضافة إلى الحقوق السياسية.

ودعا الحافظ إلى دراسة جديدة للتنمية المستدامة سعياً للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، حيث لا ينبغي أن نهتم بحقوق الحاضر دون النظر إلى المستقبل.

وأوضح الحافظ: أن مفهوم التنمية المستدامة يقابله مفهوم النمو المرتبط بزيادة الإنتاج مؤكداً ضرورة ما ذهب إليه ابريهي في تطوير القدرة التنافسية الدولية فعلا في تنمية القطاع الخاص داعياً إلى تغذية التطور المعرفي بشقيهما الحكومة والقطاع الخاص.

وقال الحافظ: لا اعتقد أن نسبة التضخم ٣٪ وأنا اشكك حيث كان في عام ٢٠٠٦ أكثر من ٦٠٪ وهو موضوع خطير الاقتصاد الوطني وأتحفظ على أرقام البنك المركزي والتخطيط.

إلى ذلك قال الدكتور ماجد الصوري: لابد من إيجاد الطريق المناسب للاقتصاد العراقي أي النظرية الاقتصادية مؤكداً ضرورة الاعتماد على الإمكانات الذاتية الوطنية.

خبير صناعي: اعتماد القطاع العام على الحكومة يثقل الميزانية

□ بغداد/الإخبارية

علل الخبير الصناعي عبد الحسن الشمري عدم خصخصة القطاع الصناعي العراقي تمسك منتسبي القطاع العام والوزارات بالآليات القديمة.وقال الشمري لـ الوكالة الإخبارية: إن مدراء الشركات لا يودون أن تتحول دوائرهم إلى القطاع الخاص كونهم سيخشون من خسارة الموقع الإداري ولا يحبذون تحولهم إلى مساهمين، لأنهم يتسلمون الرواتب الكبيرة بلا جهد ولا تعب،(على حد قوله).وأضاف الشمري: أن التغيرات التي حصلت بعد عام (٢٠٠٣) والتوجه نحو اقتصاد السوق جعلت العراق يرزح تحت وطأة القطاع العام، كونه يعتمد على ميزانية الدولة في التخصيصات التشغيلية التي تخصص إلى وزارات الصناعة والإسكان. ونوه إلى أن بقاء الشركات معتمدة على القطاع العام شكل عبئا كبيراً على الميزانية العامة للدولة ويجب تحويلها إلى قطاع خاص(خصخصتها) و أن يصبح الموظف فيها (مساهما) في هذه الشركات والدوائر. وتابع: أن الوزارات (تفتخر) بعدد منتسبيها الذين أصبحوا عاطلين عن العمل في ظل ظاهرة (البطالة المقنعة).

من جانب آخر يرى اقتصاديون أن إعادة خطوط الإنتاج في المؤسسات الكبيرة في وزارتي الصناعة والإسكان وقطاع التشييد وغيرها من شأنه الارتقاء بمستوى الأداء وتوفير موارد للموازنة العامة وبمشاركة القطاع الخاص وكما هو معمول في شركات القطاع المختلط، ودراسة التوصيف الوظيفي لكل الوظائف في هيكلية العمل في هذه المؤسسات.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٢٥٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٠٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٨,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٧٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠